الدمج الاجتماعي عبر ريادة الأعمال

تقرير حواري
يوليو 2019

مركز هولينغز
للحوار الدولي

ملخص حواري

تواجه اليوم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات كبيرة تتمثل في الدمج الاجتماعي والتنويع الاقتصادي. وبحسب التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "يواجه الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إناثًا وذكورًا، أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم، علمًا بأن نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا) تتخطى الثلاثين في المائة من السكان بسّن العمل في معظم دول المنطقة"[1]. كما وتستضيف هذه المنطقة أعدادًا غير مسبوقة من اللاجئين والنازحين داخليًا، إذ أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هذه المنطقة كانت تضم في العام 2017 ستة في المائة من سكان العالم إنما نحو ربع اللاجئين والعائدين وعديمي الجنسية والنازحين داخليًا وطالبي اللجوء[2]. وهؤلاء اللاجئون يتواجدون في العديد من الدول المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا كلبنان وتركيا والأردن. ويؤدي التحدي المزدوج المتمثل بالحاجة إلى التنويع الاقتصادي والتعامل مع المجموعات السكانية المهمشة إلى تضارب الاحتياجات. فالدول مضطرة للتعامل مع قرارات تتعلق بتوفير إمكانية النفاذ إلى سوق العمل والبرامج الاجتماعية للاجئين في الوقت نفسه الذي يتعين عليها تلبية احتياجات مواطنيها الذين ربما يعانون هم أيضًا من البطالة وصعوبة الاستفادة من الفرص.

في هذا الإطار، أقام "مركز هولينغز للحوار الدولي" حوارات عدة حول القضايا الاقتصادية والتعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتكرّر في هذه الحوارات الحديث عن أهمية الدور الذي يمكن لريادة الأعمال أن تلعبه في تطوير الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتشجيع الابتكار وتطوير المجتمعات المحلية ودمج المهاجرين في البُنى الاجتماعية والاقتصادية، سيما وأن ريادة الأعمال تعتبر عاملاً جوهريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتعدد حاليًا برامج ريادة الأعمال والمعيشة في مختلف أنحاء المنطقة، بإدارة الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات والمنظمات المحلية. هذا والمراكز الحاضنة إلى ازدهار. فقد استثمرت المنظمات الدولية والمحلية أموالاً طائلة في هذه البرامج. ولكن فيما لا يزال الاعتقاد سائدًا بأن برامج التدريب على ريادة الأعمال والتدريب المهني والتربية المالية قادرة على توفير سبل كسب المعيشة للمهمشين اقتصاديًا، لا تزال فعالية هذه البرامج وتأثيراتها البعيدة المدى مجهولة إلى حدٍّ كبير.

وبات العالم يدرك أكثر فأكثر حاجة المجتمعات المحلية المهمشة واللاجئين ككل إلى الحلول الاقتصادية المستدامة. على هذا الأساس، يعتبر اندماج هؤلاء السكان عنصرًا أساسيًا في تكوين بيئة مزدهرة ومستدامة لريادة الأعمال تعود بالمنفعة على المجتمعات المحلية والدول على حدّ سواء. بيد أن هؤلاء الأشخاص يواجهون تحديات جمة، من بينها الافتقار إلى التعليم الرسمي وإلى رأس المال والرأسمال الاجتماعي والمهارات اللغوية والدراية بالسوق والأنظمة المحلية، كما وعدم القدرة على الاستفادة من القروض. "إنّ الاندماج المحلي عمليةٌ معقدة وتدريجية لها أبعاد قانونية واجتماعية وثقافية. فهو يفرض متطلبات كبيرة على الأفراد والمجتمع المضيف على حدٍّ سواء"[3]. لكن ريادة الأعمال قادرة على المساهمة في التغلب على بعض هذه التحديات عند تطبيقها بالشكل الصحيح.

---

[1] "الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – كيف يُدمجون" "Youth in the MENA Region—How to Bring Them In" ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2 كانون الأول/ديسمبر 2016، www.oecd.org/gov/youth-in-the-mena-region-9789264265721-en.htm

[2] الأمم المتحدة، "التقرير العالمي لعام 2017 الصادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين – ملخص إقليمي عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2017. تاريخ الاطلاع: 17 تموز/يوليو 2019، https://www.unhcr.org/en-us/publications/fundraising/5b30ba237/unhcr-global-report-2017-middle-east-north-africa-mena-regional-summary.html

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاندماج المحلي" ("Local Integration")، www.unhcr.org/local-integration-49c3646c101.html

ومن أجل النظر في هذه القضايا ومعالجة التحديات المتعلقة بتطوير بيئة ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استضاف مركز هولينغز برنامجًا حواريًا للاطلاع على المساعي الراهنة بهذا الصدد والوقوف على فعالية المبادرات الجارية، وذلك في العاصمة الأردنية عمان خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وتوصّل المشاركون إلى النتائج التالية:

- **البرامج الراهنة لتنمية قدرات ريادة الأعمال تستدعي بعض الانتقاد:** في أكثر الأحيان، تركّز البرامج على المدخلات القصيرة المدى بدون أي استدامة على المديين المتوسط والبعيد. من هنا، يجب تقييم توقعات هذه البرامج بصورة واقعية، ويجب على أصحاب المصلحة ورواد الأعمال أن يكونوا مستعدين لاختبار معدلات فشل عالية، على أن يتم تسليط الضوء عليهم عند تحقيق إنجاز ما.
- **ثمة ثغرة في التواصل داخل القطاعات المعنية وفي ما بينها:** ساهم تباين المعايير والتعريفات في اتباع مقاربة مختلطة لريادة الأعمال في المنطقة. لذا من الضروري التمييز بين ما يعتبر "برنامج لريادة الأعمال" وما لا يعتبر كذلك، ويجب أيضًا تحديد الأهداف والتوقعات بين أصحاب المصلحة بوضوح.
- **معرفة السوق المحلية ضروريةٌ لتكوين بيئة لريادة الأعمال في المنطقة:** وهذا الدرب يتضمن أقل عدد من الحواجز التي تعيق دخوله ويرجّح أن يترك وقعًا إيجابيًا على المجتمعات المحلية المهمشة. وهذا أمر يجدر بالبرامج أخذه في الحسبان.
- **يجب التخفيف من العوائق أمام دخول المضمار الاقتصادي في العديد من دول المنطقة:** إنّ تسهيل إجراءات التسجيل التجاري والحصول على رأس المال اللازم لبدء المشاريع قد يساعد رواد الأعمال على دخول السوق. فقد تردد طوال الاجتماع الحديث عن الأنظمة البالية والإجراءات الغامضة باعتبارها العائق الأول أمام ريادة الأعمال والتطور المهني. وهذا منحى تستطيع الجهات الأجنبية كالحكومات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تضطلع بتأثير كبير فيه.
- **في ما يخص اللاجئين وغيرهم من المجتمعات المحلية المهمشة، تواجه دول كثيرة نقطة تحول ولا سيما في الأزمة السورية:** هل سيُسمح للاجئين بالبقاء أم لا؟ في الوقت الحاضر، لا تزال العديد من حكومات المنطقة متحيرة في هذا الشأن لسبب أو لآخر. وبالنتيجة، أُقصيت هذه المجتمعات المحلية المهمشة عن الاقتصاد أو اضطرت إلى الدخول في اقتصاد غير نظامي. ولفت المشاركون في الحوار إلى عدم إمكانية استمرار الوضع على هذا الحال.

أزمة الشمول في المنطقة: نقطة تحول

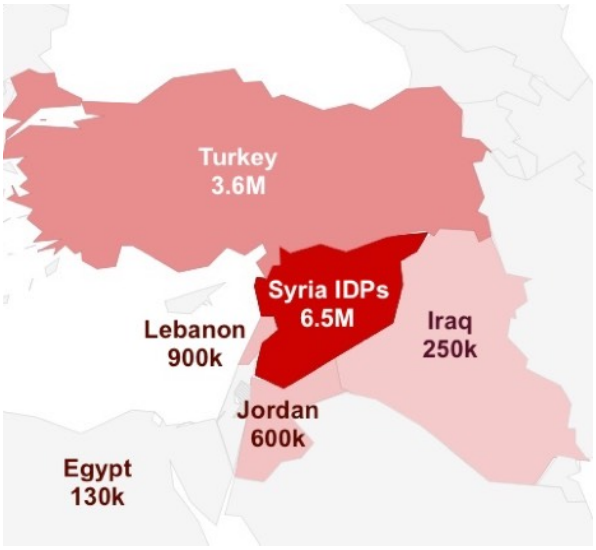

تسبب أزمة اللاجئين السوريين وحدها في نزوح ما يقرب من 12 مليون شخص في سوريا والبلدان المجاورة. هذه واحدة من ثلاث من هذه الأزمات في المنطقة ، مع استمرار الصراع في اليمن وليبيا. مصدر البيانات: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

لا تزال أصداء التبعات السلبية المترتبة عن احتجاجات العام 2011 التي تعرف مجتمعةً بالربيع العربي تتردد في كافة أنحاء المنطقة. فإلى جانب دعوات الإصلاح، ساهمت الرغبة الشعبية الكبيرة بالتمكين الاقتصادي في استحثاث رغبة بالتغيير في دول المنطقة كلها. ولكن بعد مرور قرابة العقد، لا تزال بيئة ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي في المنطقة دون المستوى المطلوب وبشكل خطير، لا بل ساء وضعها في بعض الدول منذ العام 2011. فمعدلات البطالة في المجتمعات المهمشة والمجموعات السكانية المحرومة لا تزال مرتفعةً. وبحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي عام 2018، تسجل معدلات بطالة الشباب في المنطقة أسوأ المستويات في العالم كونها تبلغ 25 في المائة[4]. فضلاً عن ذلك، يعتبر مستوى مشاركة المرأة في قطاع العمل أدنى من مستواه في غالبية دول العالم الأخرى، بحيث تتراوح نسبته بين 5 و40 في المائة بحسب الدولة[5]. ويشار إلى أن الدول والمنظمات الدولية والمستثمرين في كل أرجاء المنطقة أنفقوا ملايين الدولارات على برامج التدريب على المهارات وتنمية القدرات وريادة الأعمال للمساعدة على تنويع الاقتصاد ودمج المجتمعات المهمشة وغير الممثَّلة بشكل أفضل.

وتترافق التحديات الأكبر على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي في المنطقة كلها مع نزاعات مدنية وعسكرية يعيشها كلٌّ من العراق وليبيا وسوريا واليمن منذ العام 2011 وأدت إلى تدفقات متعددة للاجئين والنازحين داخليًا. ثم جاءت التعقيدات الإضافية في المنطقة، على غرار التوتر المستمر داخل مجلس دول التعاون الخليجي وتعاظم التدخل الإيراني، لتضمن استمرار الأزمة، مع الإشارة إلى أن أزمة اللجوء السورية بشكل خاص شكّلت عبئًا كبيرًا على موارد العديد من الدول المجاورة التي تأوي حاليًا هؤلاء اللاجئين. في هذا السياق، أفادت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن عدد السوريين الذين لجأوا أو طلبوا اللجوء خارج سوريا يقدّر بنحو 5,6 مليون نسمة اعتبارًا من أيار/مايو 2019، ومعظمهم يقيم في تركيا (3,6 مليون) ولبنان (0,9 مليون) والأردن (0,6 مليون). ومع مشارفة الحرب الأهلية السورية على عامها التاسع، اختار الكثير من اللاجئين عدم العودة إلى الوطن، فوجدت حكومات المنطقة نفسها أمام إمكانيةٍ جدية بألا يعود الكثيرون منهم إلى سوريا. وتتفاوت الردود حول كيفية دمج هؤلاء الأشخاص اجتماعيًا واقتصاديًا في الدول المضيفة، ولكن أكثر من مشارك في الحوار لفت إلى حالة النكران التي تعيشها حكومات المنطقة كونها لا تزال تتعامل مع هذه الأزمة التي تقارب مدتها عقدًا من الزمن على أنها مؤقتة. وتبقى الحسابات السياسية داخل هذه الدول معارضةً للاندماج الاقتصادي لهؤلاء النازحين

[4] أندرو إنجلند Andrew England، " صندوق النقد الدولي يحذّر: أزمة الوظائف في الشرق الأوسط تهدد بإشعال الاضطرابات" (Middle East Jobs Crisis Risks Fueling Unrest, IMF Warns)، صحيفة فايننشل تايمز، 12 تموز/يوليو 2018، www.ft.com/content/3daf3d5a-8525-11e8-a29d-73e3d454535d

[5] المرجع نفسه

والمهاجرين، ولذلك فإن معظم الضغوط التي تمارَس عليها لتحقيق هذا الاندماج تصدر عن المجتمع الدولي. ودعمًا لتحسين الدمج الاقتصادي والاجتماعي، اقترحت هذه المجموعات الدولية برامج تطوير ريادة الأعمال باعتبارها أحد الحلول الممكنة.

بيئة ريادة الأعمال في الشرق الأوسط

أدّت مشكلتا التهميش الاقتصادي وأزمة اللاجئين مجتمعتين إلى تعاظم الحاجة إلى تدخّل اقتصادي أكثر حدة، وهذا يُسفر بدوره عن عدة تحديات كبيرة تستوجب المعالجة من أجل تكوين بيئة ناجحة لريادة الأعمال في المنطقة. ويمكن تلخيص بيئة ريادة الأعمال في الشرق الأوسط بنقطتين. أولاً، تتصف هذه البيئة بنسبة عالية من المركزية والتفاوت في كل دولة، ما يبطل جدوى المقاربات الشائعة والموحّدة التي تُطبَّق على كل الحالات. إنّ العجز عن المباشرة ببرامج لريادة الأعمال على نطاق واسع يصعّب استقطاب الاستثمار من الشركات، وهذا يزيد اعتماد قطاع تنمية ريادة الأعمال على الجهات المانحة والحكومات عوضًا عن القطاع الخاص أو المستثمرين. وبالنتيجة، ركّز الكثير من برامج المنطقة على تنمية القدرات باستخدام قطاع التربية والتعليم كحلّ مؤقت. ووفق ما أشار إليه أحد المشاركين الأردنيين، تقدّم هذه البرامج التعليمية التدريب والسبيل إلى الشبكات المهمة والتغطية الإعلامية والتعرف على النظراء بما يدعم نمو ريادة الأعمال الأكثر شعبيةً في المنطقة.

وهذا يضيء على الجانب الثاني من مشهد ريادة الأعمال في المنطقة. فأصحاب المصلحة المعنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمدون تعريفات مختلفة تمامًا لماهية ريادة الأعمال. وفي هذا السياق لفت أحد المشاركين من لبنان إلى أن "ريادة الأعمال تستخدم بالمعنى نفسه للدلالة على النشاط الاقتصادي المدرّ للدخل وفرص العمل وغير ذلك، وهذا يؤدي إلى تباين التوقعات بين الجهات المانحة والمنظمات المنفّذة." وشدد مشاركٌ آخر على هذا التباين قائلاً إن "الجهات المانحة تنظر إلى الوضع من جهة الوظائف التي تم تأمينها، بينما ينظر إليه القطاع الخاص من جهة عدد الشركات الناشئة والطامحة للنمو التي تم إنشاؤها". حتى أن هذا الجدال بشأن التعريفات طال المشاركين في الحوار، إذ وافق البعض على فكرة أن ريادة الأعمال هي قناةٌ لتوليد فرص العمل، فيما طالب البعض الآخر بتعريفٍ يتضمن وقعًا اجتماعيًا أكبر على المجتمع، وفضّل آخرون تعريفًا يتوافق مع تجربة العديد من الشركات الناشئة الغربية في مجال التكنولوجيا. وقال أحد المشاركين من تركيا إن رائد الأعمال يجب أن يكون "شخصًا يحاول إيجاد ثغرة في السوق، فينشئ شركة للاستفادة منها، ومن ثم يرسم طريق الخروج". ولكن بغض النظر عن التعريف المستخدم، أوجد تعدّد التعريفات ووجهات النظر صعوبةً كبيرة في وضع معايير مرجعية لقياس برامج ريادة الأعمال وتقييمها بين القطاعات. والنتيجة هي مجموعة من برامج ريادة الأعمال في كل دولة تفتقر إلى عناصر معينة وتستوجب خطوات متفاوتة في المجتمعات المحلية.

التحديات أمام أصحاب المصلحة

يستدعي تحسين بيئة ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسين التواصل بين أصحاب المصلحة المعنيين بتعزيز نمو ريادة الأعمال، بمن فيهم – بحسب المشاركين – رواد الأعمال والجهات المانحة والمستثمرين والحكومات والجهات الداعمة الأخرى. وحدد المشاركون هذه التحديات خلال الحوار واقترحوا السبل الفضلى لمعالجتها.

الجمعيات والجهات الداعمة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

يعتبر توفير رأس المال والدعم المادي عاملاً جوهريًا في أي مشروع ناشئ، ولكن المسارعة إلى بدء البرامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوجدت عثرات وحسًّا بـ"الإرهاق في ريادة الأعمال" لدى المنظمات الدولية غير الحكومية والجمعيات والجهات المانحة الأخرى. وعلى حد قول أحد المشاركين، "تريد الجهات المانحة تحقيق المكاسب السريعة"، ومع

يجب أن تكون توقعات تطوير المشاريع واقعية. ليس كل روح المبادرة التكنولوجية. يمكن أن يكون لتطوير قطاع الخدمات وتشجيع المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير اقتصادي أكبر على المجتمعات المحلية. مصدر الصورة: مايك دوتا

أن العديد من المشاركين أجمعوا على حسن نواياها بما أن النتائج التي تحققها تترك وقعًا كبيرًا على المجتمع المحلي، إلا أن حصيلتها تكون سريعة على نحو بالغ. وأضاف هذا المشارك قائلاً: "في نهاية المطاف، يتم تدريب 40 ألف شخص في مجال ريادة الأعمال، ولكن التجارب الناجحة من بين هؤلاء تقتصر على ثلاثة". ومن أجل تبرير الهبات الإضافية، أُوجِد نظامٌ تنافسي تتعامل فيه المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية مع المدخلات على أنها نتائج عند رفع تقاريرها للجهات المانحة. وفي أغلب الأحيان، تلقي هذه التقارير الضوء على عدد الأشخاص الذين تلقوا التدريب بدلاً من عدد الشركات الناجحة والمستدامة التي أنشئت. في المقابل، أشار آخرون إلى أن ضرورة توضيح التجارب الناجحة التي تنبثق عن هذه البرامج على نطاق واسع والإضاءة على نوعيتها قدر الإمكان، بحيث اعتبر البعض أن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على تنمية شبكات ريادة الأعمال أكثر من المقاييس النوعية القصيرة المدى التي يتم حاليًا توحيدها.

وخلصت المناقشات العامة إلى وجود نواحٍ كثيرة للتحسين في إجراءات الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وسلوكها، وقدّم المشاركون توصياتهم لأصحاب المصلحة هؤلاء من أجل تحسين جهودهم، وهي:

- **التفكير على المدى البعيد:** على حد قول أحد المشاركين، "عند تصميم هذه البرامج، يجب التفكير في ما ستكون عليه المرحلة التالية". إذ غالبًا ما تكون هذه البرامج أشبه بتدخل واحد لمرة واحدة، بينما يجدر بها أن تمتد على فترة أطول. وقال مشارك آخر: "نجمع أشخاصًا داخل غرفة لثلاثة أيام، وندعو هذا اللقاء بالهاكاثون، ونتوقع منهم ابتكار الأفكار. لكن الأفكار تموت في اليوم الثالث." يجب على الجهات المانحة أن تعدّل أولوياتها وأن تكون أكثر تجاوبًا مع البرامج التي تمتد على سنوات عدة وتؤتي بنتائجها مع الوقت عبر تعزيز علاقات الأعمال وسد ثغرات النمو.

- **استيعاب السياق المحلي:** تحتاج البرامج الناجحة المعنية بالتمكين الاقتصادي والدمج الاجتماعي إلى التحلي بوقع محلي أفضل. في العديد من الدول المتضررة من أزمة اللاجئين، على غرار تركيا ولبنان، يمكن أن يتغير الوضع السياسي أو الإنساني سريعًا. وقد أوصى المشاركون بتأسيس لجان تعمل على تفادي التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، معتبرين أن هذا يسهم في تقليل الانطباعات الخاطئة وإيجاد اقتصادات أكثر منفعةً للطرفين.
- **تقييم الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية:** دعا المشاركون إلى إجراء تقييم أعمق للجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المنطقة، حتى تكون التوقعات مدروسةً وواقعية. ويجب أيضًا النظر في الدور الذي يؤديه أصحاب المصلحة هؤلاء في نجاح المبادرات أو فشلها.
- **الخروج من المناطق المركزية:** في أكثر الأحيان، تتركز أعمال المنظمات غير الحكومية بالقرب من العواصم أكثر من المناطق المهمشة، سواء بسبب سهولة الوصول إلى المرافق الحكومية أو القرب من الأنظمة الاقتصادية المركزية. ونتيجةً لذلك، لا تصل هذه الأعمال إلى المناطق الهامشية التي هي بأمسّ الحاجة إليها. وهنا قال أحد المشاركين: "يجب علينا كمنظمات غير حكومية أن نعمل على تصحيح هذه النقطة".

الحكومات

تضطلع الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة بدورٍ هائل في تطوير الأعمال وتمارس نفوذًا كبيرًا على وجود بيئة مؤاتية لتطوير ريادة الأعمال والدمج الاجتماعي أو عدمه. لكن نتائج العمل الحكومي في هذا المجال تتفاوت في المنطقة، وقد ذكر المشاركون أمثلةً أظهرت نوايا مربكة على كافة مستويات الحكومة لا سيما في ما يتعلق بريادة الأعمال في المجتمعات المحلية المهمشة، وأحد هذه الأمثلة هو عن لبنان، حيث قال المشارك إن "الحكومات المحلية في أحيانٍ كثيرة لا تسهل ريادة الأعمال لأنها تعتبرها منافسة مباشرةً للمجتمع المضيف حتى إذا كان لتلك الأعمال حسنات اقتصادية."

كما أن النوايا المختلطة موجودة على المستوى الوطني أيضًا. في الأردن مثلاً حيث أنشأت الدولة مركزًا لريادة الأعمال، تثني أطر العمل القانونية والبيروقراطية القائمة عن إنشاء الشركات الصغيرة الحجم. وينطبق هذا الواقع بشكل خاص على اللاجئين كون القانون الأردني يستوجب أن يكون للأجانب شريكٌ أردني يملك 51 في المائة أو أكثر من حصص الشركة من أجل تسجيلها. أما في مصر حيث ازداد تدخل الحكومة تشددًا، باتت الشركات الصغيرة تستغني عن استخدام القنوات القانونية. وفي الكثير من هذه الحالات، يختار رواد الأعمال الذي يعملون في ظروف مهمشة ما بين العمل في اقتصاد الظل أو الانسحاب ببساطة. وعلى حد ما قاله أحد المشاركين المصريين، "إحدى المشاكل الرئيسية في مصر هي أننا نتخلى عن الحكومة لأن الشعب يظن أنها سترفض طلبنا وأن الحكومة تظن أننا نشكل منافسة". وأضاف مشاركٌ مصري آخر أن "الكثير من رواد الأعمال يعملون في السوق السوداء – فهم لا ينتظرون شيئًا من أحد. هل هذه فرصة بالنسبة إلينا؟ هل هو تحدٍّ؟ هل ندخل في هذا المجال؟"

بشكلٍ عام، اتفق المشاركون على أن الحكومات تضع أكبر حجر عثرة أمام تطور ريادة الأعمال وتحسين اندماج المجتمعات المهمشة في الاقتصاد. ومع أن تغيير البيئة القائمة لتصبح الخطابات الحكومية متماشية مع الواقع يتطلب جهودًا كبيرة، طرح المشاركون بعض الاقتراحات حول كيفية بدء هذه العملية.

- **فهم نوايا الحكومة:** للحكومات أجندتها الخاصة، شأنها شأن الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وفي أكثر الأحيان، حين تتواصل المنظمات غير الحكومية ورواد الأعمال مع الحكومة، يتم التركيز على أهداف تلك المنظمة ونواياها التي يمكن أن تتعارض مع أهداف الحكومة، ما يتسبب بانقطاع الصلة بين الطرفين بشكل يؤتي بنتائج عكسية فضلاً عن تقليل فرص حصول رواد الأعمال على الاستثمار من الحكومة. "ترتبط أموال الحكومة بأهداف وخطط استراتيجية. ومن المفيد مقاربة المسؤولين الحكوميين من منظار أنك تريد مساعدتهم على تحقيق أهدافهم بدلاً من تحقيق أهدافك الخاصة".

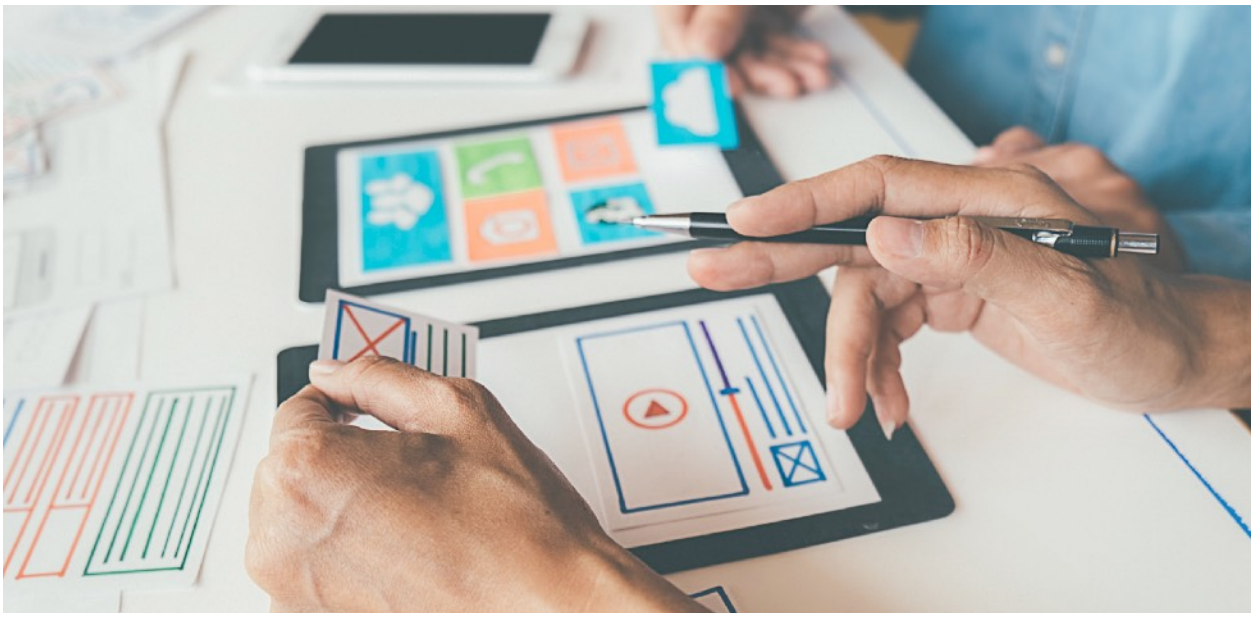

عند تطوير شركة ناشئة ، أكد ممثلو مجتمع الأعمال على أهمية وضع خطط أعمال قوية تتجاوز مرحلة التفكير. سيؤدي القيام بذلك إلى إظهار القدرات والكفاءات الأساسية للمستثمرين المحتملين وزيادة فرص التمويل. الصورة: ميندانديي

- **الحث على التغيير المؤسسي:** لفت المشاركون إلى أن قوة المنظمات غير الحكومية تكمن في قدرتها على إقامة علاقات متينة مع القطاع الخاص والجهات المانحة، كما وعلى حث الحكومات على إجراء إصلاحات تنظيمية. والأهم من ذلك هو أن المنظمات غير الحكومية تساعد على محاربة الانطباعات السلبية لدى اللاجئين المهمشين أو المجتمعات المحلية المهمشة. وعلى حد قول أحد المشاركين، "يجدر بنا أن ننظر إليهم كمكلفين بالضرائب وعملاء".

القطاع الخاص والمستثمرون

في أولى مراحل الحوار، ذكر المشاركون أن إمكانية الوصول إلى الأسواق والشبكات هي أكثر ما يحتاجه رواد الأعمال في المجتمعات المحلية المهمشة. وهذا أمرٌ يستطيع القطاع الخاص الدولي والمحلي تأمينه أكثر من أي طرف معني آخر. "إن القطاع الخاص قادر على التحرك بسرعة أكبر لأنه غير مرتبط بقيود بيروقراطية أو بشروط الجهات المانحة، بل هو ينعم بحرية أكبر لأن رأس المال موجود". لكن إشراك هذه الأطراف يشكل تحديًا مهولاً، خصوصًا بالنسبة للشركات الناشئة في المجتمعات المحلية المهمشة. وقد لخّص أحد المشاركين الوضع قائلاً إن "المخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر القانونية والجهل هي العثرات التي تعيق فهم مجتمعات اللاجئين والمهاجرين. فهؤلاء لا يملكون السجل الائتماني أو الوضع القانوني اللازم للعمل، بينما تعتبر المصارف أن خطر التهرب كبيرٌ في هذا المجال". أضف إلى ذلك أن الفساد المتفشي والنزاع المستشري في كامل المنطقة يقللان قدرة الشركات على تحمل المخاطر وبالتالي الاستثمار.

اقترح المشاركون بعض التوصيات الكفيلة بجذب الاستثمارات من القطاع الخاص:

- **وضع خطط أعمال أمتن:** قال أحد المشاركين إنه "لا يجدر أن تكون المطالب عبارة عن التماسٍ للإحسان أو المساعدات، بل يجب أن تكون مسألة أعمال". ففي أغلب الأحيان، يتطلع قطاع الإنماء والشركات الناشئة إلى القطاع الخاص باعتباره جهة مانحة وليس مستثمرة. وبذلك، حين تتاح فرص الاستثمار، لا يكون الكثير من رواد الأعمال مستعدين لها. وهنا أشار المشاركون إلى أن برامج التدريب في مجال ريادة الأعمال يجب أن تؤدي دورًا أفضل في تحضير المرشحين لتقديم اقتراحات بالمشاريع التي يريدون تنفيذها.

- **معرفة السياق المحلي:** على غرار المنظمات غير الحكومية، دعا المشاركون إلى اكتساب معرفة أفضل بالاحتياجات والسياقات المحلية عند دراسة مكان الاستثمار وكيفيته. ومن أجل اكتساب فهم أفضل لهذه الأمور، شجّع المشاركون على استخدام البرامج الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل فهم ما يحدث على الأرض بشكل أفضل.
- **تعظيم النجاحات الاستثمارية:** اعتبر المشاركون أنه بوسع الشركات المحلية والدولية أن تؤدي دورًا أفضل في الإضاءة **على** الاستثمارات والشراكات الناجحة، وذكروا خلال الحوار العديد من الأمثلة الناجحة التي لم يتم تسليط الضوء عليها إنما كان التركيز منصبًّا على إنشاء مراكز للابتكار والشركات الناشئة، مع العلم بأن حصيلة هذا النهج لا تزال حتى اليوم ضئيلة.
- **ريادة الأعمال الداخلية/ضمن الشركات:** اقترح مشاركٌ تركي طريقةً أخرى تستطيع الشركات والجهات المستثمرة تطبيقها لتحسين هذه البيئة، فقال "يمكننا تطوير هذه المنظومة بطرق بديلة. بوسعنا مثلاً توظيف الأشخاص في شركة ما حيث يمكنهم التعلم من هذه التجربة". في الواقع، تقدّم ريادة الأعمال الداخلية *(حيث يؤدي شخصٌ ما دور رائد أعمال داخل الشركة خلال تبوئه وظيفة فيها)* أساليب بديلة للابتكار في الشركات المحلية وتعطي خبرة مهمة في كيفية تطوير منتج ما وإدارة الشركات والاطلاع على أهم العمليات في عالم الأعمال في المراحل التي تلي مرحلة استنباط الأفكار.

تكوين بيئة أعمال متكيفة

إنّ تكوين بيئة لريادة الأعمال في المجتمعات المحلية المهمشة هو مهمةٌ حافلة بالتحديات. وقد طرح أحد المشاركين سؤالاً مهمًا في منتصف الجلسة الحوارية، وهو: "هل يرغب الأفراد الذين يدور حولهم النقاش في الاندماج؟" وجاءت الردود متفاوتة، تمامًا كما هو الحال على أرض الواقع. مع ذلك، من الواضح أن رواد الأعمال سيواصلون العثور على ثغرات يسدونها في السوق، سواء بشكل رسمي أم غير رسمي. لكن يمكن في المرحلة التالية توجيه الطاقات والموارد التي يقدمها أصحاب المصلحة في قنوات أفضل وأكثر تكيفًا. فبحسب المشاركين، صارت المرأة اليوم تطالب بحصص أكبر من الملكية، وبات الشباب المحرومون يبحثون عن الفرص، واللاجئون لا ينتظرون الإصلاحات القانونية لإطلاق المشاريع التي تخدم مجتمعهم المحلي. ويمكن ترجمة هذا كله إلى خطوات إيجابية من خلال تحسين التعليم والتثقيف في مجال الأعمال وتوفير نماذج بديلة عن الأعمال كالتعاونيات الاجتماعية.

إنّ نجاح ريادة الأعمال في المجتمعات المهمشة سيتطلب في المرحلة المقبلة ما سمّاه أحد المشاركين بـ"المجتمعات ذات المنفعة المتبادلة"، على أن تكون توقعاتها واقعية ونواياها صادقة. لتحقيق هذه الغاية، من المفيد تحسين آلية التواصل وتوحيد اللغة والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال. وقد لفت المشاركون إلى أن رواد الأعمال والشركات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والحكومات تتحدث إحداها إلى الأخرى بلغة مختلفة على ما يبدو. فمع أن النوايا المعلنة قد تكون أكثر توافقًا مما هو مطروح، إلا أن استخدام المصطلحات ومعايير التقييم المختلفة يسبب الارتباك حيال النوايا في مختلف القطاعات الاقتصادية. والحل الرئيسي للتغلب على مشكلة التعريفات هذه هو تعرّف الأشخاص على القطاعات المختلفة. وهنا أبدى أحد المشاركين ملاحظة في محلها حين قال في ختام الحوار: "مهامنا متشابهة، لكن مقارباتنا ووجهات نظرنا مختلفة. لنتذكّر أن كل واحد منا يملك مهارات وتقديمات تكمّل إحداها الأخرى". من وجهة نظر المشاركين، يمكن تكوين بيئة أفضل لريادة الأعمال عند تحسين آليات التواصل وفهم النوايا بشكل أفضل، فتكون هذه البيئة بدورها أكثر تكيفًا مع التحديات التي تميّز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن مركز هولينغز للحوار الدولي هو منظمة غير ربحية وغير حكومية مكرسة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة ودول ذات أغلبية سكانية مسلمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوراسيا وأوروبا. لتحقيق هذه الرسالة، يعقد مركز هولينغز مؤتمرات حوارية تتيح آفاق تفكير جديدة حول قضايا دولية هامة وتعمّق قنوات التواصل بين قادة الرأي والخبراء. يتخذ مركز هولينغز واشنطن العاصمة مقرًا له ولديه مكتب تمثيلي تابع له في إسطنبول، تركيا.

للاطلاع أكثر على رسالة مركز هولينغز وتاريخه وتمويله، يرجى زيارة:
http://www.hollingscenter.org/about/mission-and-approach
info@hollingscenter.org